مجموعة البنك الدولي

برنامج تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والاقتصاد الرقمي

لقد شرعت المملكة المغربية في حقبة جديدة من الإصلاحات الرامية إلى تحويل اقتصادها إلى مصدر للنمو والإنتاجية أكثر قدرة على المنافسة. ولتحقيق نمو شامل ينعم جميع المغاربة بثماره، بدأت الحكومة تنفيذ برنامج إصلاح طموح للتصدي للتحديات التي تقف عثرةً في طريق الشمول الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما من خلال الاستفادة من الاقتصاد الرقمي.

وفي إطار هذه الجهود، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على برنامج جديد لتمويل سياسات التنمية بقيمة 611.3 مليون يورو (ما يعادل 700 مليون دولار) لتعزيز الشمول المالي والتحوُّل إلى اقتصاد رقمي في المغرب. ويبني تمويل سياسات التنمية على برنامج الحكومة للسنوات الخمس 2017-2021 الذي يرتكز على الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي والإستراتيجية الوطنية لتعزيز التحوُّل الرقمي (مخطط المغرب الرقمي).

أهداف تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والاقتصاد الرقمي:

يهدف تمويل سياسات التنمية إلى النهوض بالشمول المالي، والمساهمة في التحوُّل الرقمي للأفراد ومنشآت الأعمال ورواد الأعمال. وإلى جانب إطار الشراكة الإستراتيجية للسنوات الخمس 2019-2024، تُعزِّز تمويل سياسات التنمية مساندةٌ برامجية قائمة منذ وقت طويل من مجموعة البنك الدولي تشتمل على أنشطة تحليلية، ومساعدات فنية، وعمليات إقراض. ويستند تمويل سياسات التنمية إلى ثلاث ركائز:

1. **الركيزة الأولى (تعزيز الشمول المالي للأفراد ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة)** ستتحقَّق بتنويع الأدوات المالية عن طريق توسيع الإطار التنظيمي والمؤسسي للتمويل الأصغر، وتمويل الأنشطة الفلاحية، والتغطية التأمينية لرواد الأعمال، ومنتجات التمويل الإسلامي، وكذلك تحسين سبل متابعة جهود معالجة الفجوات بين الجنسين في ما يخص الشمول المالي.

2. **الركيزة الثانية (مساندة تطوير المنصات الرقمية والبنية التحتية الرقمية)** ستساند الإصلاحات اللازمة لتطوير منصات رقمية مثل أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، ومنصات التجارة الرقمية، مع التركيز على البنية التحتية لأسواق المال، وأساليب الدفع باستخدام الهاتف المحمول. وستزيد هذه الإصلاحات إمكانية الولوج إلى خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض، وتُؤدِّي إلى تعزيز المنافسة في القطاع، بما في ذلك في المناطق القروية.

3. **الركيزة الثالثة (تعزيز المساندة لرواد الأعمال في المجال الرقمي)** ستساعد على تسهيل الحصول على التمويل لمنشآت الأعمال الناشئة من خلال تقوية شبكات المستثمرين الرعاة (angel investing)، وترشيد إجراءات تسجيل المشروعات عبر الإنترنت.

يساند برنامج تمويل سياسات التنمية الإصلاحات التي تطلق العنان لاستثمارات القطاع الخاص في القطاع المالي وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويُتيح الشمول المالي أيضا أدوات مالية للأفراد ومنشآت الأعمال لتكوين الأصول، والاستثمار على نحو مثمر، وتخفيف المخاطر. ولهذا الأمر أهمية كبيرة للشرائح الأولى بالرعاية من السكان، ومنهم النساء والشباب.

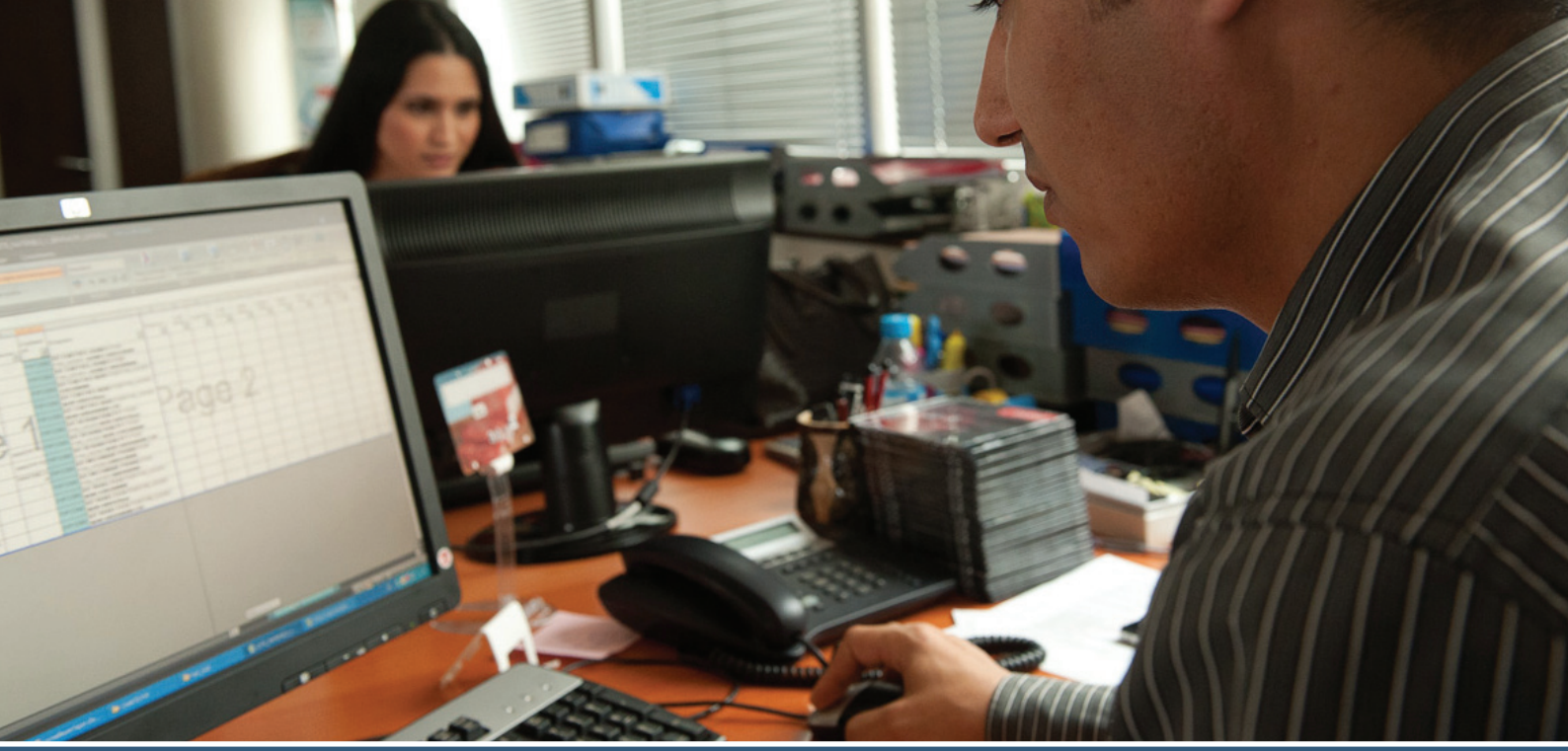

سؤال وجواب بشأن تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والاقتصاد الرقمي:

1 ما الغرض من تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والاقتصاد الرقمي؟

يهدف تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والاقتصاد الرقمي إلى تعزيز الشمول المالي، والمساهمة في التحوُّل الرقمي من أجل الأفراد ومنشآت الأعمال ورواد الأعمال في المغرب.

2 تحسين الشمول المالي في المغرب هو أحد أهداف البرنامج الحالي. هل يمكنك أن تشرح ذلك؟

في الوقت الحالي، تبلغ نسبة من يمتلكون حسابا مصرفيا من البالغين المغاربة 29% فقط، وهي أقل من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (44%). وسيُسهِّل هذا البرنامج على الأفراد ومنشآت الأعمال الصغيرة الحصول على الخدمات المالية، ويساعد على تنويع المنتجات المالية المتاحة للمغاربة - يشمل هذا منتجات مثل التمويل الأصغر، وتمويل الأنشطة الفلاحية، ومنتجات التمويل الإسلامي، وتغطية التأمين الصحي للمهنيين، والعاملين لحسابهم الخاص، ومن يعملون بغير أجر.

3 يساند تمويل سياسات التنمية ريادة الأعمال الرقمية. كيف يتحقَّق ذلك؟

يُتوقَّع أن تلعب ريادة الأعمال الرقمية دورا رئيسيا في زيادة قدرة الاقتصاد المغربي على المنافسة. ويتطلَّب هذا تطوير المشروعات الرقمية، وتعزيز نمو المشروعات الرقمية الجديدة وفرص الشغل الرقمية، وتحفيز الصناعات الرقمية المحلية. وتساند العملية المقترحة تدابير ترمي إلى تحفيز ريادة الأعمال الرقمية عن طريق تسهيل إجراءات تسجيل منشآت الأعمال، وتحفيز نمو الشركات الرقمية عن طريق تيسير الحصول على التمويل في المراحل الأولى من خلال شبكات المستثمرين الرعاة.

4 يساند تمويل سياسات التنمية استخدام شبكة الإنترنت في أرجاء التراب المغربي. هل سيساعد هذا في تقليل تكلفة الولوج إلى شبكة الإنترنت؟

يساند برنامج تمويل سياسات التنمية إصلاحات تنظيمية يُتوقَّع أن تساعد على تحسين الولوج إلى خدمات البنية التحتية لاتصالات النطاق العريض وجودتها وتقليل تكلفتها. إن زيادة المنافسة في قطاع البنية التحتية الرقمية وتهيئة تكافؤ الفرص فيما بين مستثمري القطاع الخاص قد يؤديان إلى خفض تكاليف تركيب كابلات الألياف البصرية، وتراجع الأسعار، ومن ثمَّ إلى تحفيز الولوج إلى الإنترنت. ونتيجةً لذلك، من المتوقع أن يصل معدل انتشار خدمات اتصالات النطاق العريض الثابتة (كنسبة مئوية للأسر) إلى 22% بحلول عام 2020. ويُتوقَّع أن تزداد نسبة الأسر القروية التي يتاح لها الولوج إلى الإنترنت إلى 56% في عام 2020.

5 هل النساء المغربيات جزء من المستفيدين من هذا البرنامج؟

النساء من المستفيدين الرئيسيين الذين يستهدفهم البرنامج. وتظهر بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 أن نسبة النساء اللائي امتلكن حسابات مصرفية لم تتجاوز 17% في المغرب في 2017. وسيُساند برنامج تمويل سياسات التنمية تعزيز جمع البيانات من أجل تحسين متابعة الفجوات بين الجنسين، وليستنير بها واضعو السياسات في القطاع المالي لمعالجة تلك الفجوات. وستقوم السلطات والبنك الدولي أيضا بمتابعة وقياس المستفيدات من النساء من خلال ما يتضمنه البرنامج من إصلاحات في مجالات التمويل الأصغر وتمويل الأنشطة الفلاحية. على سبيل المثال، من المتوقع أن يرتفع عدد المستفيدات من القروض المُقدَّمة في إطار برنامج «تمويل الفلاح» من 927 في 2017 إلى 2000 في 2020، وأن 50% من القروض التي تُقدِّمها مؤسسات التمويل الأصغر سيكون موجها إلى النساء ومشروعات تقودها نساء.

6 في أي جوانب ستساعد الإصلاحات المدعمة على تحوُّل المغرب إلى الاقتصاد الجديد؟

يساند برنامج تمويل سياسات التنمية تطوير منظومة رقمية مفتوحة تتسم بالتنافسية والشمول وقادرة على النهوض بنمو تنعم بثماره جميع الفئات في المغرب. وهو يساند أيضا تحسين الولوج إلى الخدمات المالية الرقمية الذي سيُمهِّد السبيل إلى المزيد من حلول الدفع عبر الهاتف المحمول التي قد تزيد من فعالية المعاملات وتُقلِّل تكلفتها. إن تحسين الولوج إلى خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض سيساعد المغرب على التحوُّل إلى اقتصاد رقمي. وسيلقى رواد الأعمال الرقمية أيضا مساندة من تحسين سبل الحصول على التمويل في المراحل الأولى وتيسير إجراءات التسجيل عبر الإنترنت.

7 من المسؤول عن تنفيذ الإصلاحات؟

وزارة المالية والاقتصاد هي الجهة الرئيسية المناظرة للبنك الدولي في المشروع. وستقوم وزارة المالية والاقتصاد بأعمال التنسيق مع وكالات أخرى معنية ببرنامج الإصلاح -منها بنك المغرب، والوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وصندوق الضمان المركزي، وغيرهم من أصحاب المصلحة.

8 كيف تتابع مجموعة البنك الدولي تنفيذ الإصلاحات المدعمة؟

سيستمر البنك الدولي في تقديم المساندة المنتظمة للتنفيذ من خلال المشورة في السياسات والمساعدة الفنية للمؤسسات المعنية بتنفيذ برنامج الإصلاح. وتُكمِّل هذا الجهد الأنشطة المستمرة للبنك الدولي (ومنها العمليات والمساعدة الفنية) في القطاعات ذات الصلة بتمويل سياسات التنمية - ويشمل ذلك البنية التحتية الرقمية، وتطوير القطاع المالي، وتنمية القطاع الخاص.

9 ما هي الآلية المالية التي سيُعمَل بها في هذا القرض لتمويل سياسات التنمية؟

سيتبِع القرض إجراءات البنك الدولي الخاصة بالصرف في استخدام تمويل سياسات التنمية. وحينما يدخل القرض حيز التنفيذ، سيجري تحويل حصيلة القرض إلى حساب الحكومة في دفعة واحدة. وسيتم الصرف من حصيلة القرض شريطة أن يرضى البنك الدولي عن البرنامج الذي يقوم المقترض بتنفيذه، وعن ملاءمة إطار سياسات الاقتصاد الكلي الخاص لدى المقترض. ويشكل الحساب الذي ستُودع فيه حصيلة القرض جزءا من احتياطيات المغرب الرسمية من النقد الأجنبي.

10 ماذا عن قدرة المغرب على الاستمرار في تحمُّل أعباء الدين؟

يُظهر تحليل البنك الدولي أن دين الحكومة المركزية في حدود الاستدامة وقدرة المدين على تحمُّل أعبائه في الأمد المتوسط. وفي الواقع، إن دين الحكومة المركزية يتوقَّع أن ينحسر خلال السنوات الخمس القادمة من ذروته المنتظرة 65.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2019 إلى 60.9% في 2023. وتستند هذه التنبؤات إلى احتمال أن تبدأ وتيرة النمو الاقتصادي في التسارع في عام 2020، وأن الحكومة ستبذل جهودا لاحتواء فاتورة إنفاقها في الأمد المتوسط. وفي المستقبل، سيكون من الأفضل للإصدارات الجديدة من الدين المحلي أن تكون ذات أجال أطول للحيلولة دون زيادات مفاجئة في رسوم خدمة الدين.

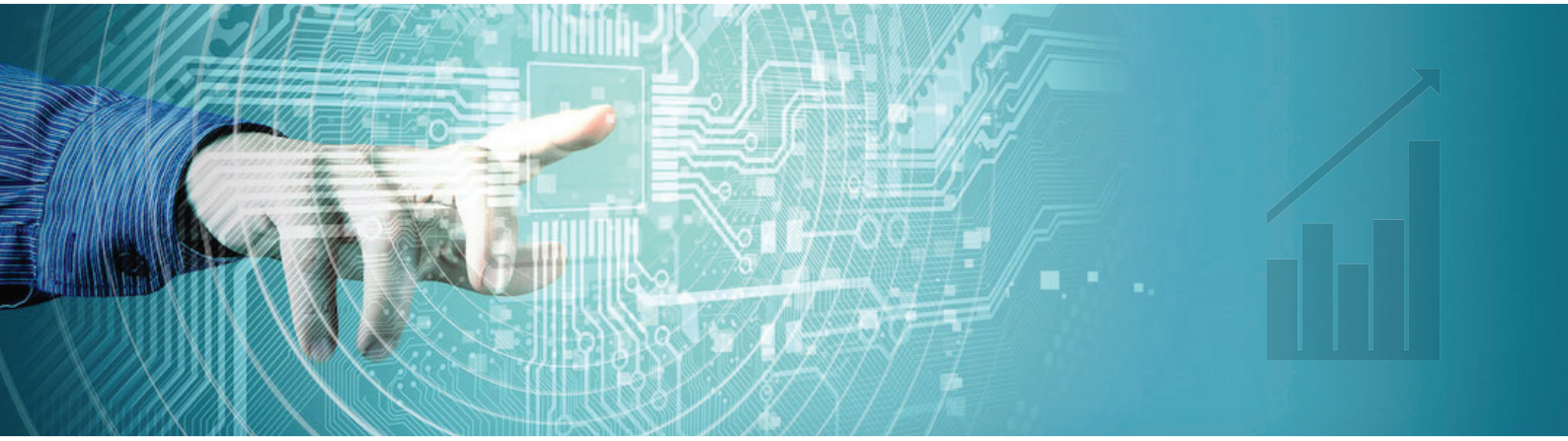

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.albankaldawli.org/ar/country/morocco

للاتصال:

البنك الدولي: ابتسام علوي، مسؤولة الاتصالات، بريد إلكتروني: ialaoui@worldbank.org، هاتف: 200 544 537 212+

جبريل عيسى، كبير خبراء القطاع المالي، بريد إلكتروني: dissa1@worldbank.org

الحكومة المغربية

نعمان العيسمي، نائب مدير الخزانة والمالية الخارجية المسؤول عن القطاع المالي: n.alaissami@tresor.finances.gov.ma